سلسلة
مواضيع الساعة

REMALD

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

القانون الإداري المغربي

ذ. محمد الأعرج

أستاذ التعليم العالي بجامعة سيدي محمد
بن عبد الله، فاس

تقديم

ذ. أحمد بوعشيق

أستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط
مدير المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

119

2023

منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

سلسلة «مواضيع الساعة»

القانون الإداري المغربي

الفهرس

تقديم 33

❑ الباب التمهيدي: تعريف القانون الإداري 35

• المبحث الأول: المقصود بالقانون الإداري 37

المطلب الأول : المعيار العضوي أو الشكلي 37

المطلب الثاني: المعيار المادي أو الموضوعي 38

المطلب الثالث: المعنى الواسع والمعنى الضيق 39

• المبحث الثاني علاقة القانون الإداري بفروع القانون الأخرى 41

المطلب الأول: القانون الإداري والقانون الدستوري 41

أولا: المعيار الشكلي 42

ثانيا: المعيار الموضوعي 43

المطلب الثاني: القانون الإداري والقانون المالي 44

المطلب الثالث: القانون الإداري والقانون الجنائي 44

المطلب الرابع : القانون الإداري والقانون المدني 46

أولا : أوجه الصلة بين القانونين 46

ثانيا : أوجه الاختلاف بين القانونين 48

المطلب الخامس: القانون الإداري والإدارة العامة 50

• **الفصل الأول : مصادر القانون الإداري** 53

• **المبحث الأول: المصادر المكتوبة** 54

المطلب الأول: أحكام الشريعة الإسلامية 54

المطلب الثاني : الدستور 55

المطلب الثالث : القوانين 57

المطلب الرابع : القرارات التنظيمية 59

المطلب الخامس : السوابق القضائية أو الاجتهاد القضائي 60

• **المبحث الثاني: المصادر الغير مكتوبة** 60

المطلب الأول : العرف 60

المطلب الثاني : المبادئ العامة للقانون 61

• **الفصل الثاني: خصائص القانون الإداري** 65

• **المبحث الأول : قانون حديث النشأة** 66

• **المبحث الثاني: قانون متطور ومرن** 69

• **المبحث الثالث: قانون غير مقنن أو مدون** 70

• **المبحث الرابع: قانون قضائي** 70

أولا : تعيين مجالات التطبيق 71

ثانيا : معيار السلطة العامة 72

ثالثا : المرفق العام 73

رابعا : المعيار المختلط 74

❑ **الباب الأول: التنظيم الإداري** 79

• **الفصل التمهيدي : الأسس العامة للتنظيم الإداري** 83

• **المبحث الأول: النظرية العامة للشخصية المعنوية** 84

المطلب الأول : مفهوم الشخصية المعنوية 84

المطلب الثاني : طبيعة الشخصية المعنوية 85

أ ـ موقف الفقه من طبيعة الشخصية المعنوية 85

ب – موقف القضاء من طبيعة الشخصية المعنوية 88
ج – موقف التشريع من طبيعة الشخصية المعنوية 89
المطلب الثالث : أنواع الأشخاص المعنوية 90
المطلب الرابع : أنواع الأشخاص المعنوية العامة 90
أ – الدولة 91
ب – الأشخاص المعنوية الترابية: الجماعات الترابية 91
ج – الأشخاص المعنوية العامة المرفقية 93
المطلب الخامس : النتائج المترتبة على منح الشخصية المعنوية 93
أ – استقلالها الإداري 93
ب – استقلالها المالي 93
ج – استقلالها بموظفيها 94
د – مشاركتها للدولة في مظاهر سلطانها 94
هـ – أهليتها للتقاضي 94
و – استقلالها بمسؤوليتها 94
• المبحث الثاني: أسس التنظيم الإداري 95
المطلب الأول : المركزية الإدارية 95
أ – عناصر المركزية الإدارية 96
ب – صور المركزية الإدارية 96
المطلب الثاني : اللامركزية الإدارية 98
أ – أنواع اللامركزية الإدارية 98
ب – عناصر اللامركزية الترابية 100
ج – تمييز اللامركزية الإدارية عما يشابهها 101
• الفصل الأول : التنظيم الإداري المركزي 107
• المبحث الأول: مؤسسة الملك 108
المطلب الأول : اختصاصات وسلطات الملك الدستورية 109
أولا : اختصاصات جلالة الملك في المجال التشريعي 109
ثانيا : اختصاصات جلالة الملك في المجال التنفيذي 109
ثالثا : اختصاصات جلالة الملك في المجال القضائي 110

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للقرارات الملكية في المجال الإداري 110
أولا: موقف القاضي الإداري 111
ثانيا: موقف الفقه الإداري 113
• المبحث الثاني: مؤسسة الحكومة 114
المطلب الأول: رئيس الحكومة 115
أولا: مؤسسة رئيس الحكومة قبل دستور 2011 116
ثانيا: مؤسسة رئيس الحكومة في ظل دستور 2011 121
المطلب الثاني: الوزراء 127
أولا: اختصاصات الوزير 127
ثانيا: أنواع الوزراء 128
المطلب الثالث: المصالح الخارجية للإدارة المركزية 131
أولا: وضعيات رجال السلطة 131
ثانيا: اختصاصات رجال السلطة-العامل 132
• المبحث الثالث: اللاتمركز الإداري من خلال الميثاق الوطني 137
المطلب الأول: مرتكزات وأهداف اللاتمركز الإداري 138
أولا: المرتكزات 138
ثانيا: الأهداف 139
المطلب الثاني: مبادىء اللاتمركز الإداري وآليات تفعيله 139
المطلب الثالث: التنظيم الإداري للمصالح اللاممركزة للدولة 140
المطلب الرابع: توزيع الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة 140
أولا: على المستوى الجهوي 141
ثانيا: على المستوى الإقليمي 142
المطلب الخامس: القواعد المنظمة لعلاقات الإدارات المركزية بالمصالح اللاممركزة للدولة 142
• الفصل الثاني: التنظيم الإداري اللامركزي 145
• المبحث الأول: التنظيم الإداري للجهات 146
المطلب الأول: تكوين وتنظيم مجالس الجهات 148
الفرع الأول: تكوين المجلس الجهوي 149
الفرع الثاني: تنظيم مجلس الجهة 150

1. مكتب المجلس 150
2. كاتب المجلس 155
3. لجان المجلس 155
الفرع الثالث: تسيير مجلس الجهة 157
1. دورات المجلس 157
2. جدول أعمال المجلس 159
3. المصادقة على المقررات 160
4. تمثيل الجهة لدى هيئات عامة 161
5. توجيه الأسئلة الكتابية 162
6. جلسات المجلس 162
الفرع الرابع: النظام الأساسي للمنتخب الجهوي 163
1. تجريد العضو المنتخب 164
2. التعويضات عن التمثيل 164
3. الحماية القانونية 164
4. الرخص والإلحاق 165
5. وضعية الإلحاق أو حالة الوضع رهن الإشارة 165
6. التخلي عن المهام 166
الفرع الخامس: توقيف وعزل الأعضاء وحل المجلس والإقالة 166
1. توقيف وعزل أعضاء مجلس الجهة 167
2. تنازع المصالح 167
3. حضور دورات المجلس والإقالة 168
4. إقالة الرئيس وتوقيف المجلس 169
المطلب الثاني: اختصاصات الجهة 171
الفرع الأول: الاختصاصات الذاتية 172
1. التنمية الجهوية 172
2. إعداد التراب 174
الفرع الثاني: الاختصاصات المشتركة 175
أ – التنمية الاقتصادية 175
ب – التنمية القروية 175

ج – التنمية الاجتماعية 175
د – البيئة 176
هـ – الثقافة 176
و – السياحة 176
الفرع الثالث: الاختصاصات المنقولة 176
المطلب الثالث: صلاحيات مجلس الجهة ورئيسه 177
الفرع الأول: صلاحيات مجلس الجهة 177
1. التنمية الجهوية وإعداد التراب والمرافق العمومية 177
2. المالية والجبايات وأملاك الجهة 178
3. التعاون والشراكة 178
الفرع الثاني: صلاحيات رئيس مجلس الجهة 179
1. تنفيذ مداولات المجلس ومقرراته 179
2. تدبير أملاك الجهة والمحافظة عليها 179
3. ممارسة السلطة التنظيمية 180
4. تدبير المصالح الإدارية 180
5. إعداد برنامج التنمية الجهوية 180
6. التفويض في الإمضاء والصلاحيات 181
7. تقديم تقارير إخبارية 181
المطلب الرابع: المراقبة الإدارية 181
الفرع الأول: مراقبة المشروعية 182
الفرع الثاني: التعرض 182
الفرع الثالث: التأشيرة 183
المطلب الخامس: الآليات التشاركية للحوار والتشاور 184
• **المبحث الثاني: التنظيم الإداري لمجالس العمالات والأقاليم** 184
المطلب الأول: تكوين وتدبير العمالة أو الإقليم لشؤونها 186
الفرع الأول: تشكيل مجالس العمالات والأقاليم 186
الفرع الثاني: تنظيم مجلس العمالة أو الإقليم 187
1. مكتب المجلس 187

أ – الرئيس 188
ب – انتخاب نواب الرئيس 189
ج – وضعية الرئيس ونوابه 190
2. كاتب المجلس 192
3. اللجان الدائمة 192
4. اللجان المؤقتة 193
الفرع الثاني: تسيير مجلس العمالة أو الإقليم 194
1. النظام الداخلي للمجلس 194
2. دورات المجلس 194
3. جدول أعمال الدورات 196
4. النصاب القانوني لمداولات المجلس 197
5. تمثيلية المجلس داخل الهيئات التداولية 198
6. محاضر الجلسات وتوقيع المقررات 199
7. علنية جلسات المجلس 199
8. مسك سجل المداولات 200
الفرع الثالث: النظام الأساسي للمنتخب 200
1. الحماية القانونية لأعضاء المجلس 201
2. الرخص بالتغيب 201
3. وضعية الإلحاق أو الوضع رهن الإشارة 202
الفرع الرابع: حل المجلس والتصريح ببطلان مداولات المجلس 203
1. حل المجلس وعزل الأعضاء 204
2. حضور دورات المجلس والإقالة 205
3. رفض المجلس القيام بالأعمال المنوطة به 206
4. توقيف وحل المجلس 207
المطلب الثاني: اختصاصات العمالة أو الإقليم 208
الفرع الأول: الاختصاصات الذاتية 209
الفرع الثاني: الاختصاصات المشتركة 210
الفرع الثالث: الاختصاصات المنقولة 211
المطلب الثاني: صلاحيات مجلس العمالة أو الإقليم ورئيسه 211
الفرع الأول: صلاحيات مجلس العمالة أو الإقليم 211

1. التنمية والمرافق العمومية 211
2. المالية والجبايات وأملاك العمالة أو الإقليم 212
3. التعاون والشراكة 212
الفرع الثاني: صلاحيات رئيس مجلس العمالة أو الإقليم 213
1. تنفيذ مداولات المجلس ومقرراته 213
2. ممارسة السلطة التنظيمية 213
3. تسيير المصالح الإدارية 214
4. حفظ الوثائق 214
5. إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم 214
6. التفويض في التوقيع والصلاحيات 214
7. تقديم تقارير إخبارية 215
المطلب الثالث: المراقبة الإدارية 215
الفرع الأول: مراقبة مشروعية القرارات والمقررات 215
الفرع الثاني: التعرض 216
الفرع الثالث: التأشيرة على مقررات المجلس 216
• المبحث الثالث: التنظيم الإداري للجماعات 217
المطلب الأول: تكوين وتنظيم المجلس الجماعي 218
الفرع الأول: تأليف المجلس الجماعي 218
1. عدد أعضاء المجلس الجماعي 219
2. أسلوب الاقتراع 219
3. شروط أهلية الترشيح 221
4. موانع الترشيح 222
الفرع الثاني: أجهزة مجلس الجماعة 224
1. مكتب المجلس 224
أ – انتخاب الرئيس 225
ب – انتخاب نواب الرئيس 226
ج – وضعية الرئيس ونوابه 227
2. كاتب المجلس ونائبه 229
3. لجان المجلس 229

الفرع الثالث: تسيير مجلس الجماعة 231
1. إعداد النظام الداخلي 231
2. دورات المجلس 231
3. جدول أعمال الدورات 233
4. مداولات مجلس الجماعة 234
5. تمثيلية الجماعة داخل الهيئات التداولية 236
6. توجيه الأسئلة الكتابية 236
7. محاضر الجلسات 236
8. علنية الجلسات 237
9. مسك سجل المداولات 237
الفرع الرابع: النظام الأساسي للمنتخب 238
1. التجريد من العضوية 238
2. التعويضات 238
3. التكوين المستمر 238
4. رخص التغيب 239
5. التخلي عن مهام الرئاسة 240
6. عزل أعضاء المجلس 240
7. الإقالة 242
المطلب الثاني: اختصاصات الجماعة 245
الفرع الأول: الاختصاصات الذاتية 245
1. برنامج عمل الجماعة 245
2. المرافق والتجهيزات العمومية الجماعية 246
3. التعمير وإعداد التراب 247
4. التعاون الدولي 248
الفرع الثاني: الاختصاصات المشتركة 248
الفرع الثالث: الاختصاصات المنقولة 249
المطلب الثالث: صلاحيات مجلس الجماعة ورئيسه 250
الفرع الأول: صلاحيات مجلس الجماعة 250

1. المالية والجبايات والأملاك الجماعية 250
2. المرافق والتجهيزات العمومية المحلية 251
3. التنمية الاقتصادية والاجتماعية 251
4. التعمير والبناء وإعداد التراب 251
5. التدابير الصحية والنظافة وحماية البيئة 251
6. تنظيم الإدارة 251
7. التعاون والشراكة 252
الفرع الثاني: صلاحيات رئيس مجلس الجماعة 252
1. تنفيذ مداولات المجلس ومقرراته 252
2. تمثيل الجماعة وممارسة السلطة التنظيمية المحلية 252
3. تسيير المصالح الإدارية 253
4. إعداد البرامج والميزانيات 253
5. ممارسة الشرطة الإدارية الجماعية 254
6. صلاحيات الرئيس في مجال التعمير 256
7. ضابط للحالة المدنية 256
8. تفويض المهام والتوقيع 256
الفرع الثالث: صلاحيات السلطة المحلية 257
المطلب الثالث: المراقبة الإدارية 259
الفرع الأول : رقابة مشروعية قرارات الرئيس ومقررات المجلس 260
الفرع الثاني : التعرض 260
الفرع الثالث : التأشيرة 261
المطلب الرابع: مجالس المقاطعات 261
الفرع الأول: أجهزة مجلس المقاطعات 262
1. تكوين مجلس المقاطعة 262
2. هيئة مجلس المقاطعة 263
الفرع الثاني: سير عمل مجلس المقاطعة 263
الفرع الثالث: اختصاصات مجلس المقاطعة 264
1. الاختصاصات المنوطة بالمقاطعات 264
2. اختصاصات رؤساء المقاطعات والجماعات 267

• **الفصل الثالث: اللامركزية المرفقية (المؤسسات العمومية)** 271

• **المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة العامة** 272

الفرع الأول: عناصر المؤسسة العامة 272

الفرع الثاني : استقلال المؤسسة العامة 273

أ – الاستقلال الإداري للمؤسسة العامة 273

ب – الاستقلال المالي للمؤسسة العامة 273

ج – الاستقلال الفني للمؤسسة العامة 273

• **المبحث الثاني: أنواع المؤسسات العامة** 274

أ – المؤسسات العامة الإدارية 274

ب – المؤسسات العامة الاقتصادية 275

ج – المؤسسات العامة المهنية 275

د – المؤسسات العامة الاجتماعية 276

هـ – القواعد المشتركة بين مختلف أنواع المؤسسات العامة 276

• **المبحث الثالث: إحداث المؤسسات العامة وانقضاؤها** 277

أولا: إحداث المؤسسات العامة 278

ثانيا: إلغاء وانقضاء المؤسسات العامة 282

• **المبحث الرابع: التنظيم الإداري للمؤسسة العامة** 283

أولا: المجلس الإداري 283

ثانيا: المدير 289

ثالثا: اللجان التقنية 291

❑ **الباب الثاني : النشاط الإداري** 295

• **الفصل الأول : الوسائل القانونية للنشاط الإداري** 301

• **المبحث الأول : القرار الإداري** 302

المطلب الأول : مفهوم القرار الإداري 304

– الفقرة الأولى : شروط القرار الإداري 305

أولا : القرار الإداري عمل قانوني 305

ثانيا : القرار الإداري عمل صادر عن سلطة إدارية وطنية 306
ثالثا : الأثر القانوني كمعيار للأعمال الإدارية القانونية 309
- الفقرة الثانية : القرار الإداري وصور أخرى من الأعمال التي تصدرها الإدارة بإرادتها المنفردة 311
أولا : القرارات التفسيرية 311
ثانيا : القرارات المؤكدة 312
ثالثا : الأعمال المادية للإدارة والإجراءات التنفيذية 313
رابعا : الدوريات والمناشير 314
- الفقرة الثالثة : القرار الإداري والعمل التشريعي والقضائي 314
أولا : التمييز بين القرار الإداري والعمل التشريعي 314
ثانيا : التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي 316
المطلب الثاني : أركان القرار الإداري 318
- الفقرة الأولى : الاختصاص 318
أولا : عيب عدم الاختصاص البسيط 319
ثانيا : عيب عدم الاختصاص الجسيم 320
- الفقرة الثانية : الشكل 322
- الفقرة الثالثة : المحل 324
- الفقرة الرابعة : السبب 325
- الفقرة الخامسة : الغاية 326
المطلب الثالث : أنواع القرارات الإدارية 327
- الفقرة الأولى : القرارات الفردية 327
- الفقرة الثانية : القرارات التنظيمية 329
أولا : المراسيم التي تصدر في الظروف العادية 330
ثانيا : المراسيم التي تصدر في الظروف الاستثنائية 331
المطلب الرابع : نفاذ القرار الإداري وتنفيذه 332
- الفقرة الأولى : نفاذ القرار الإداري 333
- الفقرة الثانية : تنفيذ القرار الإداري 334

المطلب الخامس : زوال القرار الإداري 336
- الفقرة الأولى : الإلغـاء 336
- الفقرة الثانية : السحـب 337
- الفقرة الثالثة : القرار المضـاد 339

المطلب السادس : القرار الضمني 340

• المبحث الثاني : العقود الإدارية 340

المطلب الأول : التعريف بالعقود الإدارية 342

الفرع الأول : المعيار التشريعي : العقد الإداري بقوة القانون 342
الفرع الثاني : المعيار القضائي : العقد الإداري بطبيعته القضائية 343
- الفقرة الأولى : أن يكون أحد طرفي العقد من أشخاص القانون العام 344
- الفقرة الثانية : اتصال العقد بنشاط مرفق عام 346
- الفقرة الثالثة : احتواء العقد على شروط استثنائية 347

المطلب الثاني : أنواع العقود الإدارية 350

الفرع الأول : عقد الامتياز 351
- الفقرة الأولى : طبيعة عقد الامتياز 351
- الفقرة الثانية : تكوين عقد الامتياز 352

الفرع الثاني : عقد التدبير المفوض 353
- الفقرة الأولى : الطبيعة القانونية لعقد التدبير 353
- الفقرة الثانية : مميزات عقد التدبير المفوض 354

الفرع الثالث : عقد الأشغال العامة 355
- الفقرة الأولى : تعريف عقد الأشغال العامة 356
- الفقرة الثانية : عناصر عقد الأشغال العامة 356
أولا : يجب أن ينصب موضوع العقد على عقار 356
ثانيا : يجب أن يتم العمل لحساب شخص معنوي عام 357
ثالثا : يجب أن يكون الغرض من الأشغال موضوع العقد تحقيق نفع عام 357

الفرع الرابع : عقد التوريد 358
- الفقرة الأولى : تعريف عقد التوريد 358

- الفقرة الثانية : صور عقد التوريد 360
أولا : عقود التوريد الصناعية 360
ثانيا : عقود التحويل 360
ثالثا : عقد النقل 360
الفرع الخامس : عقد تقديم المعاونة أو المساعدة 361
- الفقرة الأولى : تعريف عقد تقديم المعاونة والمساعدة 361
- الفقرة الثانية : خصائص عقد تقديم المعاونة 362
الفرع السادس : عقد القرض العام 362
المطلب الثالث : تنفيذ العقد الإداري 363
الفرع الأول : سلطات الإدارة المتعاقدة 364
- الفقرة الأولى : سلطة الرقابة 364
- الفقرة الثانية : سلطة توقيع الجزاءات 365
- الفقرة الثالثة : سلطة تعديل العقد 366
- الفقرة الرابعة : فسخ العقد 366
الفرع الثاني : حقوق المتعاقد مع الإدارة 367
- الفقرة الأولى : حق الحصول على المقابل النقدي 368
- الفقرة الثانية : حق إعادة التوازن المالي للعقد 368
أولا : حق التعويض عن تعديل العقد 369
ثانيا : حق التعويض عن فعل الأمير 369
ثالثا : حق التعويض عن الظروف الطارئة 370
رابعا : حق التعويض عن الصعوبات المادية غير المتوقعة 370
- الفقرة الثالثة : حق التعويض عن الضرر الناشئ عن إثراء الإدارة بلا سبب 371
- الفقرة الرابعة : حق التعويض عن إخلال الإدارة بالتزاماتها التعاقدية 372
الفرع الثالث : التزامات المتعاقد مع الإدارة 372
- الفقرة الأولى : الالتزام بالتنفيذ الشخصي 373
- الفقرة الثانية : التزام المتعاقد بالتعاون الشخصي في تنفيذ العقد 373
أولا : عدم جواز التنازل عن العقد أو التعاقد من الباطن دون موافقة الإدارة 374
ثانيا : الآثار القانونية الناجمة عن التنازل أو التعاقد من الباطن دون موافقة الإدارة 374
ثالثا : الآثار القانونية الناجمة عن اعتماد الإدارة للتنازل عن العقد أو للتعاقد من الباطن ... 374

- الفقرة الثالثة : الالتزام بالتنفيذ في المدة المحددة 375
أولا : أثر عدم النص على مدة محددة لتنفيذ العقد 376
ثانيا : بدء سريان مدة تنفيذ العقد 376
ثالثا : الآثار المترتبة على عدم تنفيذ العقد في المدة المحددة لذلك 376
- الفقرة الرابعة : الالتزام بضمان سير المرفق العام 376

المطلب الرابع : نهاية العقود الإدارية 377
الفرع الأول : نهاية العقود الإدارية نهاية طبيعية 377
الفرع الثاني : النهاية قبل الأوان للعقود الإدارية 378
- الفقرة الأولى : الفسخ باتفاق الطرفين أو التقايل 378
- الفقرة الثانية : الفسخ بقوة القانون 379
- الفقرة الثالثة : الفسخ القضائي 379
أولا : حالة القوة القاهرة 379
ثانيا : الفسخ القضائي كجزاء لخطأ المتعاقد 380
ثالثا : الفسخ القضائي كموازن لسلطات الإدارة 381
- الفقرة الرابعة : الفسخ عن طريق الإدارة 381
أولا : الفسخ المنصوص عليه 382
ثانيا : الفسخ غير المنصوص عليه 382

• الفصل الثاني : المرافق العامة 391
• المبحث الأول : طرق إدارة المرافق العامة 392
المطلب الأول : المرافق العامة المدارة بواسطة أشخاص القانون العام 393
الفرع الأول : الاستغلال المباشر أو الإدارة المباشرة 394
- الفقرة الأولى : التعريف بالاستغلال المباشر 395
- الفقرة الثانية : نطاق تطبيق أسلوب الاستغلال المباشر 395
الفرع الثاني : المؤسسة العامة 397
- الفقرة الأولى : التعريف بالمؤسسة العامة 398
- الفقرة الثانية : عناصر المؤسسة العامة 398
- الفقرة الثالثة : استقلال المؤسسة العامة 399

أ – الاستقلال الإداري للمؤسسة العامة 399
ب – الاستقلال المالي للمؤسسة العامة 399
جـ – الاستقلال الفني للمؤسسة العامة 399
– الفقرة الرابعة : أنواع المؤسسات العامة 400
أ – المؤسسات العامة الإدارية 400
ب – المؤسسات العامة الاقتصادية 401
جـ – المؤسسات العامة المهنية 401
د – المؤسسات العامة الاجتماعية 402
هـ – القواعد المشتركة بين مختلف أنواع المؤسسات العامة 402
– الفقرة الخامسة : إحداث المؤسسات العامة وانقضاؤها 403
أولا : إحداث المؤسسات العامة 404
ثانيا : إلغاء وانقضاء المؤسسات العامة 408
– الفقرة السادسة : التنظيم الإداري للمؤسسة العامة 409
أولا : المجلس الإداري 409
ثانيا : المدير 415
ثالثا : اللجان التقنية 417
الفرع الثالث : مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (SEGMA) 418
– الفقرة الأولى : التعريف بالتدبير المستقل أو بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 419
أولا : النصوص القانونية المحددة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 419
ثانيا : إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 421
– الفقرة الثانية : طبيعة نشاط مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 424
المطلب الثاني : المرافق العامة المدارة بواسطة أشخاص القانون الخاص 425
الفرع الأول : الامتياز 426
– الفقرة الأولى : التعريف بالامتياز 426
– الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية لعقد الامتياز 428
– الفقرة الثالثة : السلطة المختصة بمنح الامتياز 429
– الفقرة الرابعة : تكوين عقد الامتياز 430
– الفقرة الخامسة : آثار الامتياز 431
أولا : آثار الالتزام بالنسبة للإدارة المانحة للامتياز 431
ثانيا : آثار الالتزام بالنسبة للملتزم 434

- الفقرة السادسة : نهاية الامتياز 436
الفرع الثاني : المقاولة العامة 438
- الفقرة الأولى : شركات الاقتصاد المختلط 438
أولا : التعريف بالشركات ذات الاقتصاد المختلط 439
ثانيا : التنظيم الإداري لشركات الاقتصاد المختلط 441
- الفقرة الثانية : الشركة العامة ذات الرأسمال العمومي 447
أولا : التعريف بالشركات العامة ذات الرأسمال العمومي 447
ثانيا : إحداث وإلغاء الشركة العامة ذات الرأسمال العمومي 448
ثالثا : التنظيم الإداري للشركات العامة 450
الفرع الثالث : التدبير المفوض 452
- الفقرة الأولى : التعريف بالتدبير المفوض 454
1. تعريف التدبير المفوض 456
2. عناصر تمييز التدبير المفوض 457
- الفقرة الثانية : خصوصيات عقد التدبير المفوض 459
1. طرق إبرام العقد 460
2. مدة العقد 460
3. شكل الرقابة 461
- الفقرة الثالثة : تطبيقات التدبير المفوض 461
المبحث الثاني : المبادئ العامة لنظام المرافق العامة 463
المطلب الأول : سير المرفق العام بانتظام واطراد (مبدأ الاستمرارية) 463
الفرع الأول : استمرارية المرافق العامة في الظروف العادية 464
- الفقرة الأولى : استمرارية المرفق العام وحق الإضراب 465
- الفقرة الثانية : استمرارية المرفق العام واستقالة الموظفين والمستخدمين 470
- الفقرة الثالثة : استمرارية سير المرفق العام والحجز على أمواله 472
الفرع الثاني : استمرارية المرفق العام في الظروف الاستثنائية 476
- الفقرة الأولى : تبرير التدابير الاستثنائية 476
- الفقرة الثانية : نظرية الظروف الطارئة 477
- الفقرة الثالثة : نظرية الموظفين الفعليين 480

المطلب الثاني : مساواة الجميع أمام المرافق العامة (مبدأ المساواة) 481
الفرع الأول : أساس تطبيق مبدأ المساواة 481
الفرع الثاني : مضمون مبدأ المساواة ونطاقه 482
المطلب الثالث : قابلية المرافق العامة للتعديل والتغيير (التكيف) 485

• **الفصل الثالث : الأموال العامة ونزع الملكية من أجل المنفعة العامة** 495
• **المبحث الأول : نظام الأموال العامة** 496
النوع الأول: الأموال العامة 496
أ - أن يكون هذا المال خاصا بأحد أشخاص القانون العام 497
ب - أن يخصص هذا المال لمنفعة عامة 497
النوع الثاني: الأموال الخاصة 497
المطلب الأول: الأموال العامة والأموال الخاصة 498
الفرع الأول: معيار تمييز الأموال العامة 499
- الفقرة الأولى: استعمال المال العام في أحكام التشريع الإسلامي 499
- الفقرة الثانية: استعمال المال العام في أحكام الفقه 501
- الفقرة الثالثة: معايير التمييز في أحكام التشريع وقرارات القضاء المغربي 503
المطلب الثاني: معيار التمييز في أحكام القضاء المغربي 510
• **المبحث الثاني : نظام الانتفاع بالأموال العامة** 511
المطلب الأول : الأحكام العامة للانتفاع بالأموال العامة 511
الفرع الأول : الانتفاع بالأموال المخصصة للأفراد 515
الفرع الثاني : الانتفاع العام بالمال العام 516
- الفقرة الأولى : حرية المنتفعين بالأموال العامة 516
- الفقرة الثانية : مساواة المنتفعين 518
الفرع الثالث : الانتفاع الخاص بالمال العام 519
- الفقرة الأولى : الترخيص بالانتفاع 521
- الفقرة الثانية : الانتفاع بالمال العام عن طريق التعاقد 526

• **المبحث الثالث : نظام نزع الملكية للمنفعة العامة** 532

المطلب الأول : الإطار القانوني المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة 532

الفرع الأول : ظهير 31 غشت 1914 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت 534

الفرع الثاني : ظهير 3 أبريل 1951 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت 535

الفرع الثالث : قانون رقم 81-7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة 537

المطلب الثاني : الضوابط القانونية لعملية نزع الملكية للمنفعة العامة 538

الفرع الأول : مقرر إعلان المنفعة العامة 539

- الفقرة الأولى : مظاهر السلطة العامة في مقرر إعلان المنفعة العامة 539

- الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية لمقرر إعلان المنفعة العامة 546

الفرع الثاني : التدابير الإدارية لإعلان المنفعة العامة 547

- الفقرة الأولى : اتخاذ مقرر إعلان المنفعة العامة 547

- الفقرة الثانية : آثار مقرر المنفعة العامة 551

- الفقرة الثالثة : مقرر التخلي 553

• **الفصل الرابع : الوظيفة العمومية** 571

• **المبحث الأول : التأصيل القانوني لمفهوم الموظف العمومي** 574

المطلب الأول : صحة إجراءات التعيين 574

المطلب الثاني : التبعية لمرفق عام 574

• **المبحث الثاني : طبيعة العلاقة الوظيفية** 575

المطلب الأول : النظرية التعاقدية 575

المطلب الثاني : النظرية التنظيمية 576

- الإلتحاق بالوظيفة بقرار 577

- الخضوع لقواعد معدة سلفا 578

- السلطة العامة حق تعديل النظام 578

المطلب الثالث : تعريف المشرع للموظف العمومي 578

- الأعوان المتمرنون بالإدارات العمومية 579

- الأعوان المؤقتون المياومون 579

3. المتعاقدون مع الإدارة 580
4. الخاضعون لقوانين أساسية خاصة 580
5. الخاضعون لقوانين خاصة 580

• **المبحث الثالث : طبيعة علاقة الموظف العمومي بالدولة** 581

المطلب الأول : التكييف التعاقدي 581
أولا : علاقة الموظف بالدولة علاقة تعاقدية 581
ثانيا : علاقة الموظف بالدولة علاقة تعاقدية في إطار القانون العام 582

المطلب الثاني : العلاقة التنظيمية 583

المطلب الثالث : الوضعيات الإدارية للموظف العمومي 584
• حالة القيام بالوظيفة 584
• حالة الإلحاق 585
• شروط الإلحاق 585
• حالة التوقيف المؤقت عن العمل 587
• وضعية الجندية 590

• **المبحث الرابع : التعيين في الوظيفة العمومية** 591

المطلب الأول : شروط التعيين في الوظيفة العمومية 592
– الفقرة الأولى : الشروط العامة للتعيين في الوظيفة العمومية 592
أولا : شرط الجنسية المغربية 592
ثانيا : شرط التمتع بالحقوق الوطنية وبالمروءة 592
ثالثا : شرط القدرة البدنية 593
رابعا : شرط الخدمة العسكرية 593
– الفقرة الثانية : الشروط الخاصة للتعيين 594
أولا : شرط السن 594
ثانيا : شرط المستوى الثقافي 594
ثالثا : شرط القدرة البدنية الخاصة 595

المطلب الثاني : حقوق وواجبات الموظف العمومي 595
– الفقرة الأولى : حقوق الموظف العمومي 595
أولا : الأجرة 595
ثانيا : الترقية 595

ثالثا : الرخص والإجازات 596
رابعا : المعاشات 598
- الفقرة الثانية : واجبات الموظف العمومي 609
أولا : أداء العمل الوظيفي طبقا لأحكام القوانين 609
ثانيا : واجب الطاعة 610
ثالثا : واجب كتمان السر المهني 610
رابعا : الابتعاد عن مواطن الشبهات 611
• المبحث الخامس : نظام تأديب الموظف العمومي وانتهاء خدمته 611
المطلب الأول : تأديب الموظف العمومي 612
أولا : الجريمة التأديبية 612
ثانيا : العقوبة التأديبية 612
ثالثا : السلطة التأديبية 613
المطلب الثاني : انتهاء خدمة الموظف العمومي 615
أولا : الاستقالة المقبولة بصفة نهائية 615
ثانيا : الإعفاء 616
ثالثا : العزل من الوظيفة 617
رابعا : الإحالة على التقاعد 618
خامسا : الوفاة 620
• المبحث السادس : مكان وزمان الوظيفية العمومية 621
المطلب الأول : مكان العمل الوظيفي 621
أولا : النقل 621
ثانيا : الانتداب 622
ثالثا : الإلحاق 623
رابعا : الإعارة 624
خامسا : المغادرة الطوعية 626
المطلب الثاني : رخص وإجازات الموظف 627
أولا : الرخص الطارئة أو العارضة 627
ثانيا : الإجازة السنوية 628
ثالثا : الإجازة المرضية 629
رابعا : الإجازة الخاصة 630

❑ **الباب الثالث:القضـاء الإداري** 639

• **الفصل التمهيدي : أسس القضاء الإداري وأساليب الرقابة** 641

• **المبحث الأول: مبدأ المشروعية** 642

المطلب الأول: مصادر المشروعية 643

المطلب الثاني: موازنة مبدأ المشروعية 643

- الفقرة الأولى: نظرية الظروف الاستثنائية 643

- الفقرة الثانية: نظرية السلطة التقديرية 644

أ - تعريف السلطة التقديرية 645

ب - أهمية السلطة التقديرية 645

ج - جوانب التقيد والتقدير في القرارات الإدارية 646

د - دور القضاء في مراقبة السلطة التقديرية 648

- الفقرة الثالثة: نظرية أعمال السيادة 653

• **المبحث الثاني: أسلوب الرقابة القضائية على قرارات الإدارة** 654

المطلب الأول : نظام وحدة القضاء 655

أولا : المبرر النظري 655

ثانيا : المبرر التاريخي والنفسي 655

ثالثا : المبرر الفني والمالي 656

المطلب الثاني : نظام القضاء المزدوج 657

أ - الاعتبارات التاريخية 657

ب - الاعتبارات الدستورية 657

ج - الاعتبارات العملية 658

• **المبحث الثالث: تطور القضاء الإداري في المغرب** 658

المطلب الأول : القضاء الإداري في مرحلة ما قبل الحماية 658

المطلب الثاني :القضاء الإداري في مرحلة الحماية 660

1. موقف الفقه 661

2. موقف المحاكم 663

المطلب الثالث : القضاء الإداري بعد الاستقلال 664
أولا : القضاء الإداري قبل إحداث المحاكم الإدارية 664
ثانيا : القضاء الإداري في ظل المحاكم الإدارية 665

• **الفصل الأول : دعوى الإلغاء** 671
• **المبحث الأول: خصائص دعوى الإلغاء** 672
1. دعوى الإلغاء دعوى القانون العام 673
2. دعوى الإلغاء دعوى المشروعية 673
3. دعوى الإلغاء من الدعاوي العينية (الموضوعية) 674
• **المبحث الثاني: الشروط الشكلية لدعوى الإلغاء** 674
المطلب الأول: مسطرة رفع دعوى الإلغاء 675
أولا: إلى من توجه دعوى الإلغاء 675
ثانيا: في كيفية رفع دعوى الإلغاء 677
ثالثا: الشروط المتعلقة بأطراف الدعوى 677
المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالمطلوب في الطعن 679
أ – الدعوى ضد الدولة 679
ب – المقتضيات الخاصة في الدعوى ضد الجماعات 681
المطلب الثالث: الآجال القانونية لتقديم الطعن 683
أ – بدء سريان أجل الطعن 684
ب – وقف أو قطع سريان ميعاد الطعن 686
ج – تكرار فوات أجل الطعن 690
د – التنازل عن الدعوى الإدارية 690
المطلب الرابع: الشروط المتعلقة بالقرار المطلوب إلغاؤه 690
1. صدور القرار الإداري عن سلطة إدارية 691
2. القرار محل الطعن 691
3. نهائية القرار الإداري 697
4. أن يكون القرار الإداري مؤثرا في المركز القانوني للطاعن 698
5. صدور القرار عن سلطة إدارية وطنية 699

• **المبحث الثالث: أوجه الإلغاء وحالات عدم المشروعية** 699

المطلب الأول : شروط المشروعية الخارجية 700

- الفقرة الأولى: عيب عدم الاختصاص 700
- الفقرة الثانية: عيب الشكل 704

المطلب الثاني : شروط المشروعية الداخلية 705

- الفقرة الأولى: عيب مخالفة القانون 705
- الفقرة الثانية: عيب الغاية: الإنحراف في استعمال السلطة 706
- الفقرة الثالثة: عيب السبب 710

• **الفصل الثاني:دعوى التعويض** 713

• **المبحث الأول: نطاق مسؤولية الدولة** 715

المطلب الأول : مسؤولية الدولة عن الأعمال البرلمانية 716

المطلب الثاني : مسؤولية الدولة عن القوانين 716

المطلب الثالث : مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية 717

- الفقرة الأولى: أعمال السلطة القضائية غير الخاضعة للمسؤولية 718

أولا : أعمال القضاة 718

ثانيا : قرارات قاضي التحقيق وأعمال النيابة العامة 718

ثالثا : أعمال الضابطة القضائية 719

- الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية 719

أولا : مسؤولية الدولة في حالة مراجعة حكم جنائي 719

ثانيا : المسؤولية في حالة مخاصمة القضاة 721

المطلب الرابع : التعويض عن القرارات الملكية 723

• **المبحث الثاني: أساس المسؤولية الإدارية** 724

المطلب الأول : الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية 724

- الفقرة الأولى: الخطأ الشخصي 725

أولا : في حالة الخطأ المنفصل عن الوظيفة 725

ثانيا : الخطأ الناتج عن التدليس 726

ثالثا : الخطأ الجسيم 726

- الفقرة الثانية: الخطأ المرفقي 726
أولا : سوء أداء المرفق للخدمة 727
ثانيا : المرفق لم يؤد الخدمة المطلوبة منه 727
ثالثا : بطء المرفق في أداء الخدمة أكثر من اللازم 728
- الفقرة الثالثة: العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 728
المطلب الثاني : المسؤولية الإدارية بدون خطأ 729
- الفقرة الأولى: حالات تطبيق المسؤولية بدون خطأ 729
- الفقرة الثانية : كيفية التعويض 734
أولا : علاقة سببية بين الفعل والضرر 734
ثانيا : الضرر 735
1. الضرر المادي 735
2. الضرر المعنوي 735
ثالثا : المسطرة المتبعة 735

ذ. محمد الأعرج

دكتوراه الدولة في الحقوق.

صدر للمؤلف ضمن منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية المؤلفات التالية:

- المساطر الإدارية غير القضائية، سلسلة «مؤلفات وأعمال جامعية»، 2003.
- نظام العقود الإدارية والصفقات العمومية، الطبعة الثالثة، 2011.
- المنازعات الإدارية في تطبيقات القضاء الإداري المغربي، 2007.
- قانون منازعات الجماعات المحلية، 2009.
- القانون الإداري المغربي في جزأين، الطبعة الثالثة، 2011.
- المنازعات الإدارية والدستورية في تطبيقات القضاء المغربي، الطبعة الثانية، 2013.
- طرق تدبير المرافق العامة بالمغرب، الطبعة الثانية، 2013.
- مسؤولية الدولة والجماعات الترابية في تطبيقات القضاء الإداري المغربي، 2013.
- النشاط الإداري، الطبعة الأولى، 2014.
- التوجهات الكبرى للقضاء الدستوري المغربي، الطبعة الأولى، 2018.
- الحريات والحقوق الأساسية في تطبيقات القضاء الإداري، الطبعة الأولى، 2018.
- القانون الإداري المغربي، الطبعة السادسة، 2021.

Publications de la Revue Marocaine
d'Administration Locale et de Développement

Collection « Thèmes actuels »

N° 119 • 2023

Droit administratif marocain

Mohammed El Aaraj

7e édition, 2023

REMALD

الترقيم الدولي: 978-9920-643-60-3

190 درهما